

١٠٦
٤٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٤٤٢



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

الرقم :

التاريخ : ١٢ فبراير ٢٠٠٦

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة .. وبعد ..

نتقدم نحن الموقعين أدناه بالاقترح بقانون المرفق بتأسيس شركة مساهمة
عامة كويتية باسم " بنك جابر الإسلامي " ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء
التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر ، مع إعطائه صفة الاستعجال .

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

محمد براك المطير

د. فيصل علي المسلم

أحمد عبد العزيز السعدون

د. حسن عبدالله جواهر

د. فهد سالم الخنة

جاء في كنية السيد السعدون
مدير المجلس عبد الله أحمد السعدون
مع إعطائه صفة الاستعجال
اسم ()



اقتراح بقانون

بتأسيس شركة مساهمة عامة كويتية

باسم "بنك جابر الاسلامي"

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠م بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٨م بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهن المصرفية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٠م بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٢م بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار .
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وصدرناه :

مادة أولى

تؤسس شركة مساهمة عامة كويتية باسم " بنك جابر الاسلامي " برأسمال مقداره ثلاثمائة مليون دينار كويتي " (٣٠٠ مليون د.ك) تخصص اسهمه على النحو التالي :-

أ- خمس عشرة في المائة (١٥%) من الأسهم تخصص للجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك أو أي جهة حكومية أخرى يحددها مجلس الوزراء ، ويجوز لهذه الجهة التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها ، وذلك بطرحها بالمزاد العلني وفقاً لاحكام البند (ب) من



ب- خمس عشر في المائة (١٥%) من الاسهم تطرح في مزاد علني على شرائح يحدد مجلس الوزراء مقدارها ، كما يحدد من يحق لهم المشاركة في هذا المزاد بجانب حق الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية المشاركة فيه ، وترسى المزايدة على من يقدم اعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة اليها مصاريف التأسيس وعلاوة الاصدار - ان وجدت - .

ج- خمسون في المائة (٥٠%) من الاسهم تخصص كمنحة لجميع الكويتيين ، تقوم باجراءات الاكتتاب بها باعداد متساوية من الاسهم باسم كل منهم ، الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك وتتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب ، وتؤخذ المبالغ الاجمالية اللازمة لتغطيته من الاحتياطي العام للدولة ، ولا يجوز لاي منهم التصرف في هذه الاسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس البنك أو ادراج أسهمه للتداول في سوق الكويت للاوراق المالية ايها اقرب .

د- عشرون في المائة (٢٠%) تطرح للاكتتاب لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية من غير الكويتيين ، تخصص لكل منهم كل بعدد ما اكتتب به ، فان جاوز عدد الاسهم المكتتب بها عدد الاسهم المطروحة خصصت جميع الاسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين ، اما اذا لم يغط الاكتتاب كامل الاسهم المطروحة فيطرح ما لم يكتتب به من اسهم بالمزاد العلني وفقاً لاحكام البند (ب) من هذه المادة .



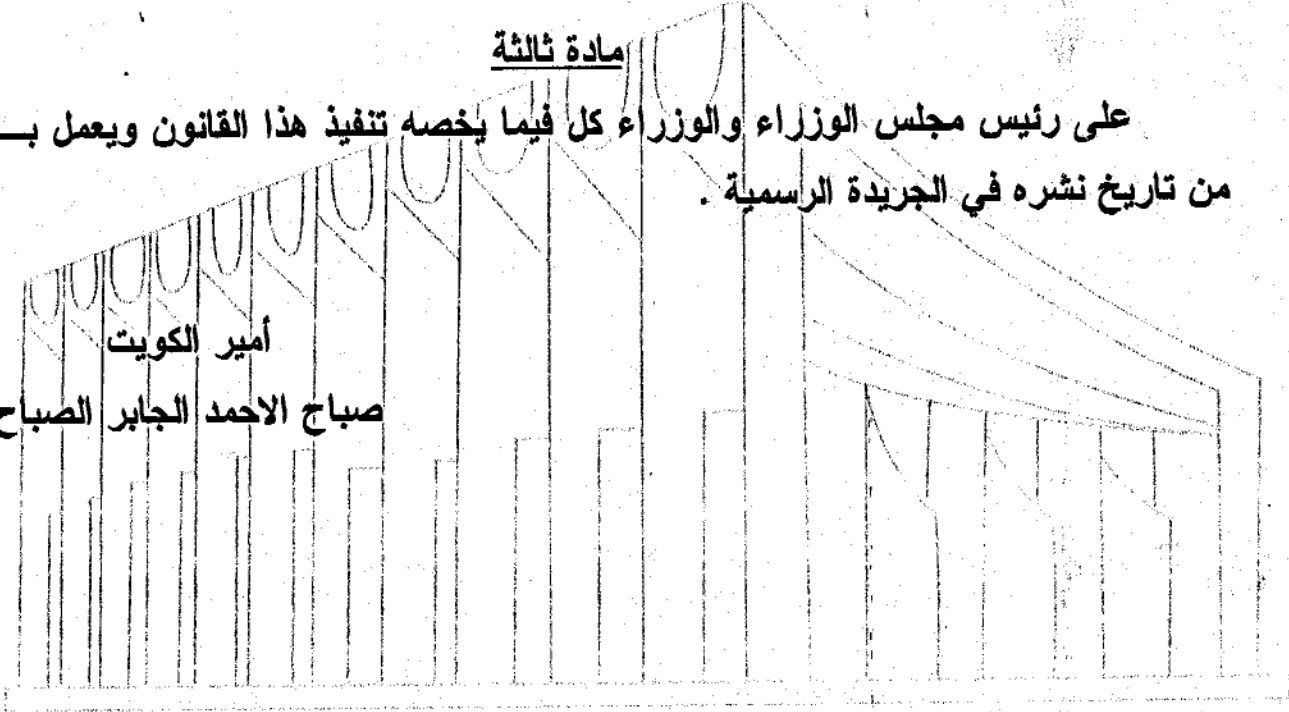
مادة ثانية

يتم تأسيس هذا البنك خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد اليها القيام باجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب اول مجلس ادارة للبنك .
ويستثنى اعضاء مجلس ادارة البنك من شروط النسبة المحددة في القانون لعدد الاسهم التي يجب ان يملكها عضو مجلس الادارة .

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت
صباح الاحمد الجابر الصباح





المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بتأسيس شركة مساهمة عامة كويتية باسم

"بنك جابر الاسلامي"

عرفانا بالمبادرات الكريمة التي سبق لحضرة صاحب السمو امير البلاد الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه وتخليداً لمآثره بما يحقق لكل كويتي عوائد متجددة ذات نفع متواصل ومتزايد باذن الله ، مما يبقى ذكرى تلك المبادرات الكريمة ويشجع المواطنين على الادخار ويشعرهم بأن خيرات هذا البلد الطيب ليست مقطوعة ولا ممنوعة ولا حكرأ على فئة قليلة وإنما هي للشعب الكويتي بجميع ابنائه من أجل هذا قدم هذا الاقتراح بقانون متضمنا في مادته الاولى تأسيس شركة مساهمة عامة كويتية باسم بنك جابر الاسلامي برأسمال مقداره ثلاثمائة مليون دينار كويتي (٣٠٠ مليون د.ك).

وقد روعي ان تتحقق في تخصيص ملكية اسهمه المرونة المطلوبة وذلك بتخصيص نسبة من هذه الأسهم للدولة علاوة على نسب مقبولة تخصص لمستثمرين من القطاع الخاص دون تفضيل لأي مستثمر على آخر تحت أي حجة أو مبرر وكذلك لسد الذرائع امام لجوء هؤلاء المستثمرين الى طرق غير مشروعة للحصول على العديد من الاسهم من خلال شراء البطاقات المدنية للمواطنين والاكتتاب بدلاً منهم ، مما يؤدي الى حرمان المواطنين من هذا الحق ، ومن اجل ضمان ان تكون لجميع المواطنين نسبة من اسهم هذا البنك تخصص لكل منهم بالتساوي ، وكذلك من اجل اتاحة الفرصة أمام مواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمساهمة في هذا البنك فقد تضمنت المادة الاولى من هذا القانون تنظيماً لكيفية تخصيص اسهمه بما يحقق هذه الغايات ، حيث نصت المادة الاولى في بندها (أ) على تحديد خمس عشرة في المائة (١٥%) من الأسهم تخصص للجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك أو أي جهة حكومية أخرى يحددها مجلس الوزراء ، ويجوز لهذه الجهة التخلي في أي وقت عن هذه النسبة أو جزء منها ، وذلك بطرحها بالمزاد



اما البند (ب) من المادة ذاتها فقد تضمن تخصيص خمس عشرة في المائة (١٥%) من الاسهم تطرح في مزاد علني على شرائح يحدد مجلس الوزراء مقدارها ، كما يحدد من يحق لهم المشاركة في هذا المزاد بجانب حق الشركات المدرجة اسهمها في سوق الكويت للاوراق المالية المشاركة في المزاد ، على أن ترسى المزايدة على من يقدم اعلى سعر للسهم فوق قيمته الاسمية مضافة اليها مصاريف التأسيس وعلوة الاصدار - ان وجدت - .

ونص البند (ج) على طرح خمسين في المائة (٥٠%) من الاسهم تخصص كمنحة لجميع الكويتيين ، تقوم بإجراءات الاكتتاب بها باعداد متساوية من الاسهم باسم كل منهم الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك وتحمل الدولة قيمة هذا الاكتتاب ، وتؤخذ المبالغ الاجمالية اللازمة لتغطية هذا الاكتتاب من الاحتياطي العام للدولة ، دون أن يكون لأي من هؤلاء المواطنين حق التصرف في هذه الاسهم قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ تأسيس البنك أو ادراج أسهمه للتداول في سوق الكويت للاوراق المالية ايها اقرب .

وتضمنت المادة ذاتها في بندها (د) تخصيص عشرين في المائة (٢٠%) من الأسهم تطرح للاكتتاب لمواطني مجلس التعاون لدول الخليج العربية من غير الكويتيين ، تخصص لكل منهم كل بعدد ما اكتتب به ، فان جاوز عدد الاسهم المكتتب بها عدد الاسهم المطروحة خصصت جميع الاسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين ، اما اذا لم يغط الاكتتاب كامل الاسهم المطروحة فيطرح مالم يكتتب به من هذه الأسهم بالمزاد العلني وفقاً لاحكام البند ب من هذه المادة .

ونصت المادة الثانية من القانون على أن يتم تأسيس هذا البنك خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، وعلى أن يحدد مجلس الوزراء الجهة الحكومية التي يعهد اليها القيام باجراءات التأسيس والدعوة لانتخاب اول مجلس ادارة للبنك ، مع النص على